الأنباء
الاربعاء 24 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

قيادات «الوطني» عن نتائج 2017: الأفضل قادم في 2018

القفزة النوعية في الأرباح بدعم من تحسّن الأنشطة التشغيلية

الصقر: المجموعة تواصل إستراتيجية التركيز على تنويع مصادر الدخل

لا يوجد تعثر بقطاع الإنشاءات ونسبة القروض المتعثرة ثابتة عند 1,4٪

لدينا تحديات رقابية ونتعامل مع متطلبات مختلفة بأكثر من 15 دولة

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر إن أداء المجموعة جاء مميزا خلال عام 2017 بل هو الأفضل على الإطلاق منذ تأسيس البنك حيث حققنا أرباحا صافية بلغت 322,4 مليون دينار، بنمو 9,2٪ على أساس سنوي. وأضاف الصقر في مقابلة تلفزيونية على قناة العربية أن الدافع الرئيسي لهذا النمو هو استمرار التحسن في الأنشطة التشغيلية وزيادة حجم الأعمال. وأشار إلى أن صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة قد ارتفع ليبلغ 822,7 مليون دينار بنسبة نمو 10,4٪.

واكد أن المجموعة تواصل استراتيجية التركيز على تنويع مصادر الدخل، حيث ساهمت أرباح العمليات الخارجية بنسبة 28٪ من أرباح المجموعة وساهمت أرباح بنك بوبيان بنسبة 14٪، أما بالنسبة للقروض والتسليفات الإجمالية فقال إنها وصلت إلى 14,5 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 6,5٪ فيما نمت ودائع العملاء بواقع 9,3٪ لتصل إلى 13,8 مليار دينار.

القروض الحكومية

وبخصوص القروض الحكومية قال الصقر ان النمو في محفظة القروض يأتي مدفوعا بتسارع تنفيذ المشاريع الحكومية، حيث لدى المجموعة ومنذ سنوات عديدة علاقات مهنية قوية مع كبري شركات المقاولات العالمية التي تنفذ تلك المشاريع.

وأشار إلى أن نمو القروض لا يعتمد بالأساس على القروض الحكومية كالعامل الأوحد للنمو، حيث إن البنك يقوم بتمويل القطاع الخاص أيضا لتنفيذ هذه المشاريع.

وذكر انه لا يزال نمو الائتمان في الكويت قويا بدعم من النشاط الاقتصادي الإيجابي، حيث تواصل الحكومة تنفيذ برامجها الخاصة بالإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure).

الإنفاق الحكومي

ولفت الصقر إلى ان الداعم الأساسي لنمو الإقراض في عام 2017 كان استمرار برنامج الإنفاق الحكومي وهو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي وقد ساعد في الوقت ذاته على نمو الائتمان، مضيفا انه لوحظ بعض التحسن في نمو الائتمان في سوق التجزئة consumer loans وهو أيضا متوقع أن يستمر في 2018 بعد بعض

عصام الصقر

الضعف الذي رأيناه في الفترة الماضية.

القروض المتعثرة

وبخصوص وجود أي تعثرات في السوق منذ بداية العام، خاصة قطاع الإنشاءات، قال انه لم يلاحظ أي ضعف في قطاع معين في الاقتصاد أو أي تدهور ملحوظ في المحفظة الائتمانية لأي من القطاعات التي نعمل فيها، بل على العكس فقد لاحظنا بعض التحسن الناتج عن تحسن البيئة الاقتصادية العامة في الكويت والناتج عن زخم المشاريع الحكومية.

تحديات القطاع المصرفي

وبشأن تحديات القطاع المصرفي قال الصقر ان أهمها يتمثل في زيادة المتطلبات الرقابية عالميا وهو ما يعد تحديا كبيرا لنا، حيث إن لدينا عمليات في 15 دولة بمتطلبات رقابية مختلفة.

زيادة حصة بوبيان

وبشأن ما إذا كان البنك يتطلع لزيادة حصته في بنك بوبيان قال ان «الوطني» لدية التزام كامل تجاه «بوبيان» والمستمر في دفع عجلة نمو أنشطة أعمالنا المصرفية الإسلامية. أما بالنسبة لزيادة حصتنا فهذا مرتبط بعوامل عدة أهمها توافر حصة مطروحة للبيع بسعر مناسب وفي ظروف مناسبة وبعد الأخذ بعين الاعتبار موافقة الجهات الرقابية المختصة.

رقمنة العمل المصرفي

وحول استعدادات الوطني للمرحلة المقبلة خاصة فيما يتعلق برقمنة العمل المصرفي قال الصقر «مما لا شك فيه أن التكنولوجيا أصبحت جزءا لا يتجزأ من نشاطنا اليومي ليس فقط في الأعمال المصرفية ولكن في كل جانب آخر من جوانب الحياة، ونحن في بنك الكويت الوطني، لدينا يقين دائم بأن التكنولوجيا هي العمود الفقري لأي مؤسسة ناجحة، وخاصة تلك التي تتعامل مع العملاء وبالأخص حين تغلب عليهم شريحة الشباب كما هو الحال في منطقتنا».

برنامج تطوير البنية التحتية الحكومي يدعم تحسن البيئة التشغيلية

البحر: متفائلون بمزيد من زخم الأنشطة المصرفية الرئيسية في 2018

نمو محفظة القروض 6,5٪ رغم التسويات التي شكلت أعباء ثقيلة خلال 2017

القروض المتعثرة وكفاية رأس المال مريحة وتفوق المعدلات العالمية

قالت نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر ان البنك حقق أداء مميزا جدا خلال العام الماضي على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية، مبينة ان البنك حقق أرباحا صافية بلغت 322,4 مليون دينار في عام 2017 (1,1 مليار دولار)، بارتفاع نسبته 9,2٪ مقارنة مع أرباح عام 2016 وهي الأعلى في تاريخ المجموعة منذ التأسيس. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية سخية بواقع 30 فلسا للسهم بالإضافة الى 5٪ أسهم منحة.

وأضافت البحر خلال مقابلة تلفزيونية على قناة سكاي نيوز عربية ان أداء البنك استمد زخمه بالدرجة الأولى من نمو الأنشطة المصرفية الأساسية وزيادة

شيخة البحر

حجم الأعمال التي يعتقد أنها ستظل عنصرا أساسيا في تكوين النظرة المستقبلية للبنك لعام 2018 أيضا وهو ما يعزز نظرتنا المستقبلية المتفائلة.

وعلى صعيد الميزانية، قالت نما إجمالي الموجودات بنسبة 7,4٪ خلال العام لتبلغ 26,0 مليار دينار كويتي (86,3 مليار دولار أميركي)، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 5٪ إلى 2,9 مليار دينار (9,5 مليارات دولار أميركي)، ووقد ارتفعت محفظة القروض لدينا بنسبة 6,5٪ خلال العام على الرغم من التسويات التي شكلت أعباء ثقيلة خلال العام، في حين ما زال ملف التمويل لدينا يمثل مصدرا قويا للدعم في ظل نمو الودائع بنسبة 9,3٪ خلال العام ما يعكس قوة العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني على مستوى المنطقة والعالم.

زخم قوي

وذكرت: «انه بعيدا عن زخم النمو القوي، فما زلنا نفخر بجودة أصولنا ومراكز الرسملة لدينا، وما زالت نسب القروض المتعثرة لدينا من اقل معدلاتها على مستوى العالم حيث تبلغ 1,42٪ مع نسبة تغطية تصل إلى 287٪، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال 17,8٪ متجاوزا بشكل مريح المتطلبات التنظيمية».

وبخصوص المخصصات والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قالت: «لقد جنبنا المزيد من المخصصات هذا العام (لاسيما المخصصات المحددة) في إطار التحضير للمعيار الدولي التاسع لاعداد التقارير المالية الذي نتوقع أن يوضع موضع التنفيذ في عام 2018. لقد اتخذنا نهجا متحفظا جدا في التطبيق، حيث ان الكيفية التي ستتبع ما زالت غير واضحة تماما، وسيتيح لنا هذا النهج المحافظ بعض الارتياح في المستقبل وسيضمن الانتقال السلس إلى معيار إعداد التقارير الجديد».

توقعات 2018

وتوقعت شيخة البحر عاما جيدا جدا لبنك الكويت الوطني سواء في الكويت أو في أي من الأفرع الخارجية للبنك، ورجحت أن تستمر اتجاهات العام الماضي في عام 2018.

وفي السوق المحلية سنواصل اتباع نفس النهج لضمان استمرارية ربحية البنك وقيادته في السوق الكويتي في جميع القطاعات. ونتوقع أن تبقى بيئة التشغيل داعمة لهذه التوجهات لأن برنامج تطوير البنية التحتية الحكومي لا يزال دون تغيير، خاصة اننا نرى أن أسعار النفط آخذه في الاستقرار حول المستويات الحالية التي تتراوح بين 60 و70 دولارا للبرميل.

خدمات التجزئة

وعلى صعيد خدمات التجزئة في السوق المحلي، فإننا نتوقع أيضا عاما جيدا من حيث الأداء، فقد لاحظنا أن الإقراض الاستهلاكي يحقق انتعاشا في النصف الثاني من عام 2017 ونرى قوة دافعة معقولة ستستمر في 2018، ونكثف استثماراتنا في قطاع الابتكار والتكنولوجيا لضمان تقديم خدمة أفضل لعملائنا وتوفير مسار لا تشوبه شائبة لتعزيز تجربتهم مع بنك الكويت الوطني. وسيتم تقديم العديد من عروض المنتجات الجديدة في عام 2018 والتي تستخدم بشكل أفضل التكنولوجيا الحديثة ومستويات أعلى من التحول الرقمي في جميع أنحاء المجموعة.

صفقتا «أمريكانا» و«زين».. أريحية وعبء على القطاع المصرفي

قال عصام الصقر إن صفقتي امريكانا وزين أعطتا بعض الأريحية في القطاع المصرفي ككل وبالأخص عند اعتبار ضخامة حجمهما وعدد البنوك المرتبطة بهما ولكنهما أيضا مثلتا عبئا على نمو محفظة القروض عامة بالنظر إلى حجم التسويات الناجم عن الصفقتين.

وأشار إلى أن تحرير المخصصات طبيعي كون أي قرض يتطلب مخصصا عاما ولكن الأهم هو كيفية توظيف هذه السيولة للحفاظ على وتيرة نمو القروض

المخصصات ومعيار IFRS9

● جنبنا المزيد من المخصصات هذا العام (لاسيما المخصصات المحددة) في إطار التحضير للمعيار الدولي IFRS9 الذي نتوقع تنفيذه في عام 2018.

● اتخذنا نهجا متحفظا جدا في التطبيق حيث إن طريقة تطبيق المعيارIFRS9 لا يزال يجتنبها بعض الغموض.

● سيتيح هذا النهج المحافظ بعض الارتياح في المستقبل وسيضمن الانتقال السلس إلى معيار اعداد التقارير الجديد.

توقعات «الوطني» لعام 2018

ـ توقع أن يستمر الأداء المتميز الذي شهدناه في عام 2017 هذا العام أيضا، حيث تستمر بيئة الأعمال الواعدة في الكويت بينما نعزز تواجدنا في أسواقنا الخارجية لاقتناص فرص النمو.

ـ توقع نسب نمو جيدة محليا مدعومة بالبرنامج الحكومي لتطوير البنية التحتية Infrastructure development program بالاضافة الى استمرار التحسن في قطاع التجزئة (Consumer Loans) أيضا.

ـ خارج الكويت، فسيواصل البنك تعزيز حضورنا في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومصر.

ـ توقع أن يكون 2018 عاما مميزا بالنسبة لعملياتنا في المملكة العربية السعودية، حيث حصلنا على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية والرقابية في المملكة لافتتاح فرعين جديدين، كما سنقوم بالتوسع في طرح خدمات خاصة بإدارة الثروات.

رغم القلق المتزايد من التهديدات التي يواجهها النمو

الرؤساء التنفيذيون متفائلون بالاقتصاد العالمي

تشعر نسبة غير مسبوقة من الرؤساء التنفيذيين بالتفاؤل تجاه البيئة الاقتصادية العالمية على المدى القريب على أقل تقدير، وذلك وفقا لاستطلاع «بي دبليو سي» الحادي والعشرين الذي أشارك فيه ما يقرب من 1300 رئيس تنفيذي من جميع أنحاء العالم، والذي تم إطلاقه أمس في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

ويعتقد 75٪ من الرؤساء التنفيذيين أن النمو الاقتصادي العالمي سيتحسن خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. وتمثل هذه النسبة ما يقرب من ضعفي النسبة في العام الماضي (29٪) وأكبر زيادة على الإطلاق منذ أن بدأت «بي دبليو سي» السؤال عن النمو العالمي في عام 2012.

وقد ارتفع مستوى التفاؤل بشأن النمو العالمي بأكثر من الضعف في الولايات المتحدة (59٪) بعد فترة من الشكوك المحيطة بالانتخابات (2017: 24٪). كما شهدت البرازيل أيضا زيادة كبيرة في نسبة الرؤساء التنفيذيين المتفائلين بتحسن النمو العالمي (من 38٪إلى 80٪)، بل حتى بين الدول الأقل تفاؤلا مثل اليابان (38٪ في 2018 في مقابل 11٪ في 2017) والمملكة المتحدة (36٪ في 2018 في مقابل 17٪ في 2017)، ارتفع مستوى التفاؤل بشأن النمو العالمي بأكثر من الضعف منذ العام الماضي. ويعزز هذا التفاؤل تجاه الاقتصاد من ثقة الرؤساء التنفيذيين في الآفاق المستقبلية لشركاتهم، حتى وإن كانت الزيادة في تلك الثقة غير كبيرة. فقد أشار 42٪ من الرؤساء التنفيذيين إلى أنهم «واثقون للغاية» من الآفاق المستقبلية لنمو شركاتهم خلال الاثني عشر شهرا المقبلة مقارنة بنسبة 38٪ في العام الماضي.

وكانت أعلى ثلاثة قطاعات من حيث مستوى الثقة في الآفاق المستقبلية خلال 12 شهرا هذا العام هي قطاعات التكنولوجيا (48٪ «واثقون للغاية») وخدمات الأعمال (46٪) والصناعات الدوائية والعلوم الحياتية (46٪) حيث تجاوزت القطاعات الثلاثة مستوى «الثقة الشديدة» العالمي البالغ 42٪.

وامتدت ثقة الرؤساء التنفيذيين في السوق الأميركي إلى خارج البلاد، حيث صوت المديرون التنفيذيون غير الموجودين في الولايات المتحدة للسوق الأميركي باعتباره سيشهد أكبر نمو خلال الاثني عشر شهرا المقبلة.

التفاؤل بالنمو الاقتصادي العالمي يصل إلى مستوى غير مسبوق

وفي هذا العام، عززت الولايات المتحدة من تفوقها على الصين (46٪ للولايات المتحدة في مقابل 33٪ للصين، مع زيادة تفوق الولايات المتحدة على الصين 2٪ مقارنة بعام 2017).

وتصب الثقة في نمو الإيرادات على المدى القريب في صالح نمو فرص العمل، حيث يخطط 54٪ من الرؤساء التنفيذيين لزيادة عدد الموظفين لديهم في 2018 (52٪ في 2017). ولا يتوقع سوى 18٪ فقط من الرؤساء التنفيذيين خفض عدد الموظفين لديهم.

وتعتبر قطاعات الرعاية الصحية (71٪) والتكنولوجيا (70٪) وخدمات الأعمال (67٪) والاتصالات (60٪) والضيافة والترفيه (59٪) من بين القطاعات ذات الطلب الأعلى على الموظفين الجدد.

وفيما يتعلق بالمهارات الرقمية على وجه التحديد، يشعر أكثر من ربع الرؤساء التنفيذيين (28٪) بالقلق البالغ فيما يتعلق بتوافر تلك المهارات في الدولة التي يعملون بها، حيث ارتفعت نسبة من يشعرون بالقلق البالغ إلى 49٪ في جنوب أفريقيا و51٪ في الصين و59٪ في البرازيل.